

# انتخابات لبنان.. سباق مع الزمن

نائباً ستكون من نصيب حزب الله وحركة أمل - بحسب التوقعات - وستجري الجولة الثالثة في جبل لبنان في الثاني عشر من يونيو الجاري لانتخاب (٣٥) نائباً، حيث تقع معاقل الحزب الاشتراكي التقدمي برئاسة وليد جنبلاط الذي يتوقع أن يفوز بمعظم المقاعد، أما الجولة الرابعة والأخيرة فستكون في الشمال والشرق لاختيار (٥١) نائباً في التاسع عشر من يونيو الجاري، وهي أهم المعامل لرئيس الوزراء المستقيل عمر كرامي، ويعتقد أن أنصاره سيصوتون لصالح كتلة الحريري وحلفائه.

وبموجب القانون الانتخابي المثير للجدل، والذي جرت على أساسه انتخابات عام ٢٠٠٠م، ينقسم لبنان إلى (١٤) دائرة انتخابية، منها ثلاث دوائر في بيروت، وفي ظل نظام مركب لتقاسم السلطة تم تعديله وفق اتفاق الطائف، الذي أنهى حرباً أهلية استمرت من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠م، فإن مقاعد البرلمان تنقسم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ويذهب العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية إلى الطائفة المارونية، إذ لها (٣٤) مقعداً، بينما لكل من الطائفتين السنية والشيعية (٢٧) مقعداً، وتوزع باقي المقاعد على الطوائف الأخرى.

ولاختيار أعضاء مجلس النواب المكون من (١٢٨) عضواً بحق نحو ١٣ مليون لبناني ممن تجاوز أعمارهم الـ (٢١) عاماً، التصويت، ولا يمكن للمقيمين في الخارج أن يدلوا بأصواتهم إلا إذا عادوا إلى البلاد من أجل ذلك.

ويشكل المسلمون (٥٨,٧٪) من جمهور الناخبين، بينما يمثل المسيحيون (٤١,٣٪)، وينص دستور لبنان على أن يكون الرئيس مسيحياً ورئيس الحكومة سنياً ورئيس مجلس النواب شيعياً، ويتم التصويت على دورة واحدة.

وبغض النظر عن نتائج الانتخابات والفائزين فيها، يبقى الحدث بحد ذاته عبارة عن فصل جديد وبداية جديدة لمرحلة ما بعد الحريري والانسحاب السوري من لبنان، الأمر الذي يجعل الباب مفتوحاً أمام التدخلات الخارجية التي تحاول إحياء الورقة الطائفية، فكلما وجدت إسرائيل وغيرها الطريق سالماً أمامها فإنها لن تتورع عن العودة إلى لبنان باقنعة مختلفة ومسميات متعددة، على أن أهل لبنان أشد الناس حرصاً على وحدتهم الوطنية السباج المنيع القادر على صد المؤامرات التي تحيق ببلادهم.



البرلمان الجديد المؤلف من (١٢٨) مقعداً، والذي سيواجه تحديات كبيرة.

## جولات حاسمة

□ التسلسل الزمني لموعده إجراء المراحل الأخيرة للانتخابات يشير إلى أن الجولة الثانية ستجري في الجنوب يوم الأحد الخامس من يونيو الجاري لاختيار (٢٣)

انتخابات الجولة الأولى بسهولة في ظل غياب منافسي القوائم الأخرى، فإنه من المتوقع أن تجري الانتخابات في المراحل الثلاث القادمة وتكون المنافسة فيها قوية، وقد تفضي نتائجها إلى إعادة رسم خارطة السياسة اللبنانية، ولا يستبعد عودة الكثير من الوجوه القديمة إلى

## تدويل الأزمة

□ وفي هذه الانتخابات المختلفة عن سابقتها بدت المعارضة منقسمة على نفسها ومتباعدة في مواقفها أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً حول قضية الجنوب، حيث ما زالت إسرائيل تحتل مزارع شعفا، ومسألة تدويل الأزمة اللبنانية من عدمه في ما يتعلق بمستقبل المقاومة (حزب الله) ونزع أسلحتها، كما يطالب بعض الأطراف من داخل لبنان وخارجه، وكذا مصير العدد الكبير للاجئين الفلسطينيين الذين يتوزعون على حوالي (١٣) مخيماً، إضافة إلى اختلاف الأحزاب والقوى بشأن كيفية التعامل مع القرار الدولي رقم (١٥٥٩) ولجنة تقصي الحقائق بشأن اغتيال الحريري ونشر مراقبين دوليين والجدل الذي أثير حول قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٠م، كل هذه التطورات انعكست سلباً على النظام الانتخابي والعملية الديمقراطية في لبنان بعد أن تراجع الإقبال على المشاركة في الحياة السياسية من قبل الناخبين عندما سجلت المرحلة الأولى للانتخابات إقبالاً طفيفاً بنسبة (٢٨٪) نظراً لعزوف الناخبين عن التصويت.

وكما كان متوقعاً اكتسحت اللوائح الانتخابية للحريري انتخابات المحطة الأولى بالمقاعد الـ (١٩) في دوائر بيروت الثلاث، والتي فازت فيها بالمقاعد العشرة التي ظلت محل تنافس بعد فوزها المسبق بتسعة مقاعد بالتزكية.

## غياب المنافسة

□ المحللون يرجعون أسباب الفوز الكاسح لقائمة الحريري في بيروت إلى غياب منافسين أقوياء أمثال عمر كرامي وسليم الحص، اللذين امتنعا عن المشاركة في الانتخابات، وتعاطف الناخبين مع قضية الحريري، وجاء تصويتهم على أساس التضامن مع عائلته، لكن نتائج المرحلة الأولى قابلتها خيبة أمل من العملية الانتخابية باستثناء الحريري الابن الذي اعتبرها انتصاراً للوحدة الوطنية ووفاء لوالده، وهي بداية لمرحلة جديدة ومعركة انتخابية تمهيدية لمنافسة قوية للمراحل الثلاث المتبقية من الانتخابات.

وإذا كانت قائمة الحريري قد اجتازت

تحليل  
الاسبوع

□ حفل المشهد السياسي اللبناني هذا الأسبوع بأحداث الجولة الأولى من الانتخابات النيابية منطلقاً من العاصمة بيروت على أربع مراحل تحت إشراف مراقبين دوليين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لأول مرة، وبعد ثلاثة أحداث كبيرة شهدتها الساحة اللبنانية خلال الفصل الأول من العام الجاري ٢٠٠٥م - جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير، وانسحاب القوات السورية، وصدور قرار مجلس الأمن الدولي المثير للجدل رقم (١٥٥٩) الذي أحدث انقساماً كبيراً على صعيد الجبهة الداخلية وشرخاً عميقاً داخل المجتمع اللبناني - بالإضافة إلى عودة العماد ميشال عون من منفاه في فرنسا، والذي استمر (١٥) عاماً وأربك قوى وأحزاب المعارضة بشتى أشكالها وألوانها وقلب موازين التحالفات في المعادلة السياسية الجديدة.

تحليل/علي العماري